الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان

د. زينب علي رحومة

كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة غريان

Salam45816@gmail.com

https://orcid.org/0009-0006-3121-6615

تاريخ الارسال 2026/8/7م تاريخ القبول 2026/8/20م

المستخلص:

تكمن أهمية هذا البحث في تناوله موضوع الذكاء الاصطناعي وتأثيره في حقوق الإنسان، وذلك من خلال تحديد مفهومه وبيان أبرز خصائصه؛ إذ يُعد أحد أهم علوم العصر الحديث التي شهدت انتشاراً واسعاً في الآونة الأخيرة، وتقاطعها مع العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونتيجة لذلك، أضحى للذكاء الاصطناعي تأثير ملموس في حقوق الإنسان وحرياته العامة؛ ففي الوقت الذي أتاح فيه هذا التطور المتسارع فرصاً إيجابية لتعزيز واقع حقوق الإنسان—كالحق في الحياة، والتعليم، والصحة، وحرية الرأي والتعبير، وحرية التنقل—فرض في الوقت ذاته تحديات وتهديدات عديدة على المنظومة الدولية لحقوق الإنسان. وتأتي هذه الدراسة لتوضيح طبيعة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان ودوره في تعزيزها، والكشف عن أبرز الجهود الدولية والمحاولات التشريعية لتقنين مواثيق واتفاقيات دولية وإقليمية تُنظم استخدامات هذه التقنيات، إلى جانب مناقشة أهم الآثار الإيجابية والسلبية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي على المنظومة الحقوقية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، حقوق الإنسان، الآثار الإيجابية والسلبية، المواثيق والاتفاقيات الدولية.

Abstract

This research highlights the significance of artificial intelligence (AI) and its impact on human rights by defining its concept and delineating its core characteristics. As one of the most prominent modern fields of study, AI has recently expanded into numerous economic, social, and cultural domains. Consequently, it has developed a profound influence on human rights and fundamental freedoms. While this rapid technological advancement presents key opportunities to advance human rights—such as the rights to life, education, health, freedom of expression, and movement—it simultaneously poses substantial challenges and threats to the international human rights framework. This study aims to clarify the relationship between AI and human rights, examine its role in fostering them, uncover key international and regional efforts to establish binding legal frameworks and conventions, and discuss the primary positive and negative impacts exerted by AI on the human rights system.

Keywords: Artificial Intelligence, Human Rights, Positive and Negative Impacts, International Conventions and Treaties.

مقدمة

الذكاء الاصطناعي هو أحد مظاهر التطور التكنولوجي في العصر الحديث والقائم على قدرات التعلم الآلي والاستقلالية والتنبؤ، فقد أتاح الذكاء الاصطناعي فرصاً كبيرة للنهوض بحقوق الإنسان في العديد من مجالات الحياة، فقد ساهم على سبيل المثال بتسهيل عملية التعليم وتمكين وصول المعرفة لمختلف الفئات المجتمعية، وكذلك في مجال الطب والقضاء والأمن وغيرهم، وبالرغم من التقدم الذي أحرزه الذكاء الاصطناعي في تعزيز حقوق الإنسان إلا أنه لا بد من وضع بعض الضمانات أو الضوابط من وراء استخدام تقنيات التطور التكنولوجي في مجال حقوق الإنسان لتجنب ما يترتب عليه من انتهاك لحقوق الأفراد وحرياتهم العامة، لذلك شملت الدراسة على عدة محاور منها، الوقوف على معرفة مفهوم الذكاء الاصطناعي وخصائصه ونشأته، والبحث في علاقته بحقوق الإنسان، والتركيز للجهود الدولية والضمانات التي تحتويها المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية لأجل توفير الحماية اللازمة لحقوق الإنسان في ظل

التطور التكنولوجي، وأيضاً معرفة آثار الذكاء الاصطناعي الإيجابية والسلبية لحقوق الإنسان.

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية موضوع البحث في طرح التساؤلات التالية:

- كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان؟
- وما هي أبرز الإيجابيات والتهديدات التي يفرضها من وراء استخدام تقنيات هذا التطور التكنولوجي؟
- وكيف يعالج الإطار القانوني الدولي والإقليمي مسألة حماية حقوق الإنسان في ظل مخاطر الذكاء الاصطناعي؟

أهداف البحث: تهدف الدراسة إلى التعريف بالذكاء الاصطناعي وفهم نشأته وبيان خصائصه، وإيجاد إطار عالمي إقليمي فيما يخص علاقة الذكاء الاصطناعي على حماية حقوق الإنسان كحق الحياة، وحق التعليم وحق العمل وحرية التعبير واحترام الخصوصية وحق التنقل... إلخ وتعزيزها في ضوء الذكاء الاصطناعي، مع التركيز حول الآثار الإيجابية والسلبية للذكاء على حقوق الإنسان.

منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، حيث يتم تحديد ماهية الذكاء الاصطناعي وعلاقته بحقوق الإنسان من خلال بيان الآثار التي يشكلها التطور التكنولوجي للذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان الأساسية، وكذلك تحليل دور القانون الدولي لحقوق الإنسان ومدى مساهمته في تنظيم الذكاء الاصطناعي للحفاظ على حقوق الإنسان بدون انتهاك.

الدراسات السابقة:

ركزت معظم الدراسات حول الذكاء الاصطناعي على الناحية التقنية، بينما تعد الدراسات القانونية حول تنظيم تطوير الذكاء الاصطناعي محدودة، وعلى الرغم من التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، إلا أن المناقشات الأكاديمية حول تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان لا تزال قليلة، ونظراً لأن تبعات استخدام الذكاء الاصطناعي لا يمكن تجاهلها، فإن هذه الدراسة ستركز على تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق

الإنسان مع التركيز أيضاً على أهم الجهود الدولية والاقليمية وما قدمته من ضمانات لحماية الحقوق الاساسية للإنسان من المخاطر التي قد يفرضها التطور التكنولوجي.

خطة البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: يتناول ماهية الذكاء الاصطناعي وعلاقته بحقوق الإنسان.

المبحث الثاني: يتناول آثار الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان.

المبحث الأول

ماهية الذكاء الاصطناعي

ظهر مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطور على مر السنين ليصبح ضمن أبرز التقنيات في القرن الحادي والعشرين، فالهدف الرئيسي منه محاكاة القدرات الذهنية البشرية، والتحليل والتفكير والتعلم من خلال انظمة الحاسوب.

وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على بيان المقصود به من خلال تعريف الذكاء الاصطناعي ومعرفة نشأته وتطوره ومميزاته **(المطلب الأول)**، ثم البحث عن علاقته بحقوق الإنسان **(المطلب الثاني)**، وذلك وفقاً للتالي:

المطلب الأول: المقصود بالذكاء الاصطناعي

في هذا المطلب لا بد من تعريف الذكاء الاصطناعي، وكذلك توضيح تاريخه ونشأته، ثم المرور لأنواعه وخصائصه لتكوين معلومة تامة لهذا المصطلح، وذلك وفقاً للتالي:

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

سنوضح من خلال هذا الفرع التعريف الاصطلاحي للذكاء الاصطناعي (اولا)، ثم ننتقل لتعريفه وفقا للاتفاقيات والمنظمات الدولية والاقليمية (تانيا).

أولا: التعريف الاصطلاحي للذكاء الاصطناعي

يعرّف الذكاء الاصطناعي عموماً بأنه العلم الذي يهدف إلى محاكاة الذكاء البشرى باستخدام أجهزة الكمبيوتر، ويتم تحقيق ذلك من خلال تطوير خوارزميات متقدمة وأنظمة تعليم الآلة التي تمكّن الكمبيوتر من التعلم من البيانات واكتساب القدرة على اتخاذ قرارات أو تقديم حلول بناءً على تلك البيانات، وعليه تنوعت تعريفات الذكاء الاصطناعي حسب السياقات التي يُستخدم فيها، فهناك من عرّفه بأنه "تطوير برمجيات قادرة على تقليد الأفعال أو التصرفات التي يقوم بها البشر، وتتميز بالقدرة على اتخاذ قرارات ذكية والتعلم من التجربة.(بلحسين، الطاهر، 2025: ص 16)، وأيضاً عُرّف الذكاء الاصطناعي أنه "حقل علوم الحاسوب المهتم بتصميم نظم حاسوب ذكية، حاسوب يتصرف كأنه يمتلك خصائص الذكاء الإنساني" (العبيدي، 2022: ص27)، ويشير مفهوم الذكاء الاصطناعي إلى قدرة جهاز الحاسوب الذكي أو الروبوت المنظّم عن طريق البرمجيات على أداء المهام التي ترتبط بالعادة بالذكاء البشري، وغالباً ما يُستخدم هذا المفهوم بشكل شائع مع المشروعات الخاصة بتطوير الأنظمة المجهزة بالذكاء الذهني، والتمتع بتميزها كالقادرة على التفكير والاستكشاف والتعلم والاستفادة من الخبرات السابقة. وتبلور مفهوم الذكاء الاصطناعي أحياناً بأنه أنشطة تصبح الآلات القادرة عليها بمثابة تتطلب الذكاء مثلما يقوم بها الإنسان، وعرّفه معهد الذكاء الاصطناعي التابع لجامعة نيويورك بأنه "كوكبة من العمليات التكنولوجية التي تمكّن الحواسيب من أن تكمل أو تحل محل المهام المحمولة التي بخلاف ذلك يؤديها البشر، مثل اتخاذ القرارات وحل المشاكل" (أبو الزهور، 2024: ص 208).

ثانياً: تعريف الذكاء الاصطناعي وفقاً للاتفاقيات والمنظمات الدولية والإقليمية

سنحاول التطرق لتحديد وتدقيق النظر في المفهوم العام للذكاء الاصطناعي عبر العديد من المنظمات والاتفاقيات الدولية والإقليمية:

1ــ وفقاً للاتفاقية الأوروبية للذكاء الاصطناعي لعام 2024م: عرّفت الاتفاقية الاوروبية في الفقرة الاولى من مادتها الثالثة الذكاء الاصطناعي بأنه: "نظاما أليا مصمما للعمل بمستويات متفاوتة من الاستقلالية، وقد يظهر قدرة على التكيف

بعد نشره، ويستنتج لأهداف صريحة أو ضمنية من المدخلات التي يتلقاها كيفية توليد مخرجات مثل التنبؤات أو المحتوى أو التوصيات أو القرارات التي يمكن أن تؤثر على البيئات المادية أو الافتراضية."(الاتفاقية الاوروبية للذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان لعام 2024م)

2ــ وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(UNESCO): وفق وثيقة التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن اليونسكو عام 2021م، ركزت المنظمة فيه على البُعد الإنساني والحقوقي، والتعامل مع الذكاء الاصطناعي بأنه "أنظمة تعتمد على قدرة معالجة المعلومات، وتشمل نهجا خوارزمية وتعلما أليا قادرة على إظهار سلوكيات ترتبط عادة بالذكاء البشري مثل التخطيط والتعلم والاستدلال وحل المشكلات، واتخاد القرارات والقدرة على التكيف "

3ــ وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) :حددت المنظمة تعريفاً للذكاء الاصطناعي عام 2024م بأنه "نظام يعتمد على الآلة وبإمكانه من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة من قبل الإنسان تقديم التنبؤات أو التوصيات أو اتخاذ القرارات التي تؤثر في البيئات الحقيقية، وتُصمم أجهزة الذكاء الاصطناعي لتعمل بمستويات متفاوتة من الاستقلالية."

4ـ **وفقاً لميثاق الأكسو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم):** عرّف ميثاق الأكسو لعام 2025م الذكاء الاصطناعي بأنه "كل نظام يعتمد على التكنولوجيات الرقمية والخوارزميات القادرة على معالجة البيانات والمعلومات، بطريقة تماثل السلوك الذكي عند البشر وتنطوي عادة على خصائص تضم الاستدلال والتعلم و الإدراك والتنبؤ، والتخطيط والتحكم والسيطرة، وحدد أيضا الميثاق مفهوم حقوق الانسان والذكاء الاصطناعي بأنها المبادي الاساسية التي يجب ان تلتزم به أنظمة الذكاء الاصطناعي لضمان حماية الكرامة الانسانية، والمساواة والعدالة.(الموقع الرسمي على شبكة الانترنت للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم).

الفرع الثاني: نشأة وتطور الذكاء الاصطناعي وخصائصه

سنحاول من خلال هذا الفرع إلقاء الضوء على نشأة وتطور الذكاء الاصطناعي من خلال إعطاء نبذة تاريخية عنه **(أولاً)**، ثم ننتقل لذكر خصائصه **(ثانياً)**.

أولاً: نبذة تاريخية عن الذكاء الاصطناعي

تعود جذور الذكاء الاصطناعي إلى منتصف القرن العشرين، حيث بدأت كفكرة تسعى إلى جعل الآلات تقوم بمهام تتطلب الذكاء البشري، ويعود الفضل لظهور هذا المصطلح رسمياً للباحث "جون مكارثي" عام 1956م، وفق مؤتمر "دارتموث"، حيث قدم دراسة قائمة على مقترح الآلات الذكية كموضوع علمي، والهدف في ذلك الوقت منه تطوير أنظمة يمكنها تقليد التفكير البشري وحل المشكلات المعقدة.

وجاءت أول محاولة ملموسة لبناء آلة ذكية عام 1957م على يد "فرانك روزنبلات"، الذي قام بتطوير نموذج يعرف باسم "البرسبترون"، وهو نموذج مبسط للشبكة العصبية يستند إلى كيفية عمل الخلايا العصبية في الدماغ البشري،(بلحسين، 2025: ص21،22)، ودخل الذكاء الاصطناعي بعد هذه الفترة بمرحلة الركود المعروفة بـ "شتاء الذكاء الاصطناعي"، التي استمرت من الخمسينيات إلى السبعينيات.

ثم عاد للظهور مجدداً بفضل تحسين البرمجيات وتطور الحاسوب، حيث كان أول روبوت صناعي يُستخدم فعلياً لجميع عمليات الإنتاج بشركة جنرال موتورز يُدعى باسم (UNIMATE) عام 1961م. واستمر الابتكار، وكانت أول ذراع روبوتية يتم التحكم فيها عن طريق الحاسوب في جامعة ستانفورد عام 1969م، (فاضل، الشاعر، 2025: ص 27).

ومع مرور الوقت تطور الذكاء الاصطناعي بشكل كبير بفضل تطور الحواسب الرقمية، وأصبح يُستخدم في العديد من المجالات مثل التشخيص الطبي وجمع البيانات، وشهدت الفترة الزمنية بين (2000م - 2010م) نمواً تصاعدياً كبيراً نتج عنها انتشار كائنات أكثر ذكاءً؛ ففي عام 2000م اخترعت البروفيسورة "سينثيا بريزيل" روبوت يمتلك وجهاً منظماً مثل وجه الإنسان، ويستطيع التعرف

على المشاعر ومحاكاتها. وخلال هذه الفترة أتاح النمو المتسارع للقدرة الحاسوبية وتكنولوجيا الاتصالات تجميع أحجام كبيرة من البيانات وتقاسمها، مما فتح المجال لتطوير خوارزميات تعلم الآلة والتعلم العميق بناءً على مجموعات ضخمة من البيانات(البلداوي، 2025: ص 32، 33)، وازداد الانتشار الواسع للذكاء الاصطناعي كثيراً في الحياة اليومية، وفي عام 2023م شهد العالم إطلاق روبوت الدردشة (OpenAI) القائم على النماذج اللغوية المدمجة (GPT) والمعروف باسم(ChatGPT) ، والذي يتمتع بقدرة فائقة على إبداء محادثات مع البشر وإجابة التساؤلات المعقدة وإنشاء المحتوى بشكل مباشر، والى وقتنا الحاضر تحقق العديد من الاهداف الاساسية للذكاء الاصطناعي حيث أدى المزيد من البيانات الحاسوبية وتحسن قوة المعالجة الى تحقيق تقدم في ابحاث الذكاء الاصطناعي في كل المجالات.

ثانياً: خصائص الذكاء الاصطناعي

يمتلك الذكاء الاصطناعي خصائص عديدة تمكنه من الدخول في كثير من المجالات والتأثير فيها، وتتمثل في الآتي:

1ــ التمكن من التخطيط وحل المشكلات باستخدام الذكاء: وذلك من خلال تطبيق الذكاء الاصطناعي على الأجهزة والآلات.

2ــ التمكن من التعلم التلقائي والاستمرارية: تتيح المساعدة على التعلم وتوفير آلية ذاتية دون إشراف أو مراقبة (سلطاني، 2025: ص 320).

3ــ القدرة على التفكير والإدراك: حيث يتفاعل الذكاء الاصطناعي مع البيانات بطريقة تشبه التفكير البشري، حيث يمكنه فهم الأنماط والتوجيهات من البيانات لاتخاذ القرارات بناءً عليها.

4ــ توظيف الخبرات السابقة: من خلال استخدام بيانات ومعلومات سابقة لتقديم حلول أكثر دقة وفعالية، مما يساعد في تحسين عمليات اتخاذ القرار (بلحسين، الطاهر، 2025: ص 20).

5ــ إمكانية تمثيل المعرفة: فبرامج الذكاء الاصطناعي—على عكس البرامج الإحصائية—تحتوي على أسلوب لتمثيل المعلومات إذ تستخدم هيكلة خاصة

لوصف المعرفة، وهذه الهيكلة تتضمن الحقائق والعلاقات بينها والقواعد التي تربطها، ومجموع الهياكل المعرفية تُكوّن قاعدة المعرفة التي توفر أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المشكلة المراد إيجاد حل لها.

6ـ القدرة على التعامل مع المواقف الغامضة: التفاعل في حالة غياب المعلومة، وأيضاً قدرته على التطور والتصور والإبداع وفهم الأمور المرئية وإدراكها. (العبيدي، 2022: ص 42).

المطلب الثاني: علاقة الذكاء الاصطناعي بحقوق الإنسان

يتمثل القانون الدولي لحقوق الإنسان في قواعد دولية تسعى لحماية وتعزيز حقوق الإنسان بصفة عامة، وتشتمل هذه القواعد الدولية المعاهدات الدولية والعرف وأيضاً المبادئ العامة للقانون، والتي تعتبر بمثابة القواعد الملزمة للدول ولا يجوز مخالفتها. ونظراً لأن طبيعة حقوق الإنسان هي حقوق عالمية وغير قابلة للتصرف ومتشابكة ومترابطة مع بعضها وغير قابلة للتجزئة، سنحاول في هذا المطلب توضيح دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز حقوق الإنسان **(الفرع الأول)**، ثم ننتقل لتوضيح الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان في المواثيق الدولية والإقليمية **(الفرع الثاني).**

الفرع الأول: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز حقوق الإنسان

يشكل ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945م والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948م، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966م، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966م، الأساس القانوني لحقوق الإنسان. وفي ظل الحديث عن العلاقة الجدلية بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان وخاصة في ظل التطور المستمر، يثار النقاش في عدم المساس بكافة الحقوق الواردة في ظل هذه الوثائق الدولية، بالإضافة إلى المواثيق والاتفاقيات الخاصة المعنية بتنظيم حقوق الإنسان والتي ترتبط بفئات محددة كالطفل والمرأة أو جماعات خاصة كالعمال المهاجرين واللاجئين.

كما تشكل المواثيق والاتفاقيات الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان القواعد العامة والأساسية التي يمكن الرجوع إليها لحماية حقوق الأفراد في مواجهة الذكاء

الاصطناعي، وأهمها الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لعام 1950م، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لسنة 1969م، والميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004م، وأيضا الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والتطور التكنولوجي في الدول الصناعية والمتقدمة للذكاء الاصطناعي أدى إلى تكثيف استعمالاته في مجالات عديدة مثل: البحث العلمي، والزراعة، والصحة، وخدمات الإدارة، والتجارة، ولم يقتصر على ذلك فقط بل أضحى هذا التطور الرقمي آلية يمكن استثمارها للنهوض من خلالها بمختلف حقوق الإنسان وحمايتها مثل (احترام الحياة الخاصة للأفراد، حرية التعبير، الحق في الصحة، الحق في التعليم، الحق في التنمية... إلخ).

وأمام هذا الانتشار المتزايد لتقنية الذكاء الاصطناعي، فقد أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة هيئة استشارية رفيعة المستوى معنية بالذكاء الاصطناعي، تقوم بتحليل الوضع الراهن وتضم (39) خبيراً من تخصصات متنوعة وتهدف إلى موائمة حوكمة الذكاء الاصطناعي مع حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة(الموقع الرسمي للأمم المتحدة على موقع الانترنت). كما أكدت الأمم المتحدة أن المجتمع الدولي تقع على عاتقه مسؤولية تطوير الذكاء الاصطناعي ضمن إطار لحقوق الإنسان وبشكل أخلاقي ومسؤول، والجدير بالذكر أنه تبنّت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 2019م بالإجماع توصيات حول الذكاء الاصطناعي أثناء الاجتماع السنوي لمجلس وزراء المنظمة، حثّت فيها الدول على تطوير الذكاء الاصطناعي بالكيفية التي تحترم حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية والتنوع.

وكذلك كلف المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، أثناء دورته الأربعين تحت قرار (37/40م) المديرة العامة بإصدار وثيقة تقنينية بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي بصيغة توصية، وهو ما تم بالفعل حيث تم اعتماد توصية خاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي لعام 2021م في باريس، لتكون بمثابة أول إطار دولي يعالج الاستغلال الأخلاقي للذكاء الاصطناعي أمام القلق المترتب من استخدامه (الصافي، 2024: ص 151).

الفرع الثاني: الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان في المواثيق الدولية والإقليمية

بالرغم من عدم توجه المشرّع الدولي نحو إنشاء قانون دولي جديد يُقنن دور الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان، إلا أن هناك العديد من الجهود والمبادرات الدولية التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات حيث يمكن القول إن البداية الأولى والفعالة للاهتمام الدولي بتوجيه وتقنين استخدامات منظومة الذكاء الاصطناعي بدأت بشكل رسمي عام 2015م، حين أُنشئ مركز الأمم المتحدة للذكاء الاصطناعي والروبوتات ضمن إحدى وكالاتها. وفي سنة 2018م اتفقت العديد من وكالات منظمة الأمم المتحدة على عقد اجتماع قمة دولية رفيعة المستوى، تمثل هدفها الأساسي في إنشاء منصة للتبادل بين منظمة الأمم المتحدة وفروعها المختلفة بشأن ترشيد وتوجيه استراتيجية الذكاء الاصطناعي المستقبلية، وللمساهمة في صياغة استراتيجيات عالمية لضمان تطوير موثوق وآمن وشامل لتقنيات الذكاء الاصطناعي، والوصول العادل إلى فوائده بشكل يتناسب مع منظومة حقوق الإنسان .(أبو الزهور، 2024، ص 208)، وأصدرت الجمعية العامة القرار رقم (15/42) الصادر سنة 2019م الذي نص على أن" استخدام الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وأنه يمكن أن يكون له أيضاً آثار عالمية بعيدة المدى تعمل على تحويل الحكومات والمجتمعات والقطاعات الاقتصادية وعالم العمل. وإذ ندرك أنه على الرغم من آثاره الإيجابية، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي—الذي يتطلب معالجة كميات كبيرة من المعلومات والبيانات التي غالبًا ما تكون شخصية، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالسلوك والعلاقات الاجتماعية والتفصيلات الشخصية وهوية الشخص—يمكن أن تشكل مخاطر جسيمة على الحق في الخصوصية... إلخ."

وفي عام 2020م أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (176/75) الذي نص على أن" الذكاء الاصطناعي أو التعلم الآلي يمكن أن يؤدي، في غياب الضمانات التقنية والتنظيمية والقانونية والأخلاقية، إلى اتخاذ قرارات من المحتمل أن تضر بممارسة حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومبدأ عدم التمييز. وتدرك أنه من الضروري تطبيق

القانون الدولي لحقوق الإنسان وأنظمة حماية البيانات عند تصميم هذه التقنيات وتقييمها وتنظيمها، إدراكاً منها أنه على الرغم من ذلك، يمكن أن يكون له آثار إيجابية كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي" ، كما أصدرت الأمم المتحدة تقريرها لعام 2022م الذي نص على أنه:

"عندما يُساء استخدام التكنولوجيا الرقمية أو تُستغل لأغراض خبيثة، يمكن أن تؤجج الانقسامات داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان، وأن تزيد من انعدام الأمن وتقوض حقوق الإنسان وتفاقم اللامساواة. لذلك لا بد أن يسفر—على سبيل الأولوية—الاهتمام ببلورة رؤية مشتركة لتعاون ومستقبل رقميين يجسدان الإمكانات الكاملة للاستخدام الحميد للتكنولوجيا، ومعالجة مسألتي الثقة والأمن في الفضاء الرقمي"، وبتاريخ 21 مارس 2024م اعتمدت منظمة الأمم المتحدة أول قرار عالمي بشأن الذكاء الاصطناعي، والذي دعا إلى ضمان أنظمة آمنة وموثوقة وتحترم الحقوق الأساسية، ثم في 26 أغسطس 2025م تم إنشاء آليتين جديدتين للحوكمة العالمية، هما، اللجنة العلمية الدولية للذكاء الاصطناعي، والحوار العالمي حول حوكمة الذكاء الاصطناعي.

أما على المستوى الإقليمي، يُعد الاتحاد الأوروبي أول من صاغ إطاراً قانونياً شاملاً عبر قانون الذكاء الاصطناعي لعام 2021م، وقد تبنى صياغة تتوافق مع معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي عام 2024م اعتمد المجلس الأوروبي "الاتفاقية الأوروبية الإطارية للذكاء الاصطناعي" ودخلت حيز النفاذ عام 2025م، وتهدف هذه المعاهدة الأوروبية إلى ضمان توافق تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي مع حقوق الإنسان الأساسية والقيم الديمقراطية وسيادة القانون، وترسخ الاتفاقية مبادئ أساسية لحوكمة الذكاء الاصطناعي تشمل: الشفافية، والمُساءلة، وعدم التمييز، وحماية حقوق الإنسان، وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة الرابعة من الفصل الثاني من الاتفاقية على أنه "يتعين على كل طرف اعتماد أو الحفاظ على تدابير لضمان أن تكون الأنشطة ضمن دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي متسقة مع الالتزامات بحماية حقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في القانون الدولي المعمول به وفي قانونها المحلي"، وقد ركزت الاتفاقية الأوروبية الإطارية من خلال نصوصها على حماية العديد من الحقوق في ظل التطور التكنولوجي، منها: احترام الخصوصية

وحماية البيانات الشخصية، احترام كرامة الإنسان والاستقلال الفردي، المساواة وعدم التمييز، (الاتفاقية الأوروبية الإطارية للذكاء الاصطناعي، المواد: 7، 8، 9، 10، 11).

ولعل الجانب الأكثر أهمية من الناحية القانونية هو أن هذه الاتفاقية تفتح المجال لاعتماد بروتوكولات إضافية تتعلق بآليات التدقيق، والمُساءلة، ومعايير تصنيف الخطر، مما يجعلها اتفاقية مفتوحة وقابلة للتطوير القانوني، وهو ما يرجح تحولها إلى مرجعية معيارية في أي اتفاق دولي موسع في المستقبل (أمين، 2026: ص 218).

أما على المستوى العربي، فقد قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأكسو) سنة 2025م بإعداد ميثاق «الأكسو» الأخلاقي للذكاء الاصطناعي، الذي يهدف إلى تقديم توجيهات ومعايير شاملة تضمن الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي بما يتوافق مع المبادئ والقيم التي تعزز العدالة والشفافية والاحترام المتبادل.

ومن أهم القيم والمبادئ التي تبناها الميثاق الأخلاقي:(الكرامة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان، العدالة والشمولية والإنصاف وعدم التمييز، التنمية المستدامة وحماية البيئة، التنوع الثقافي والشمول، الابتكار العلمي والثقافي المسؤول، احترام الموروث الحضاري العربي والمعتقدات والقيم الإسلامية... إلخ (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2025: ص 16، 17). الميثاق خطوة عربية فاعلة نحو الاهتمام بكفالة حقوق الإنسان في ظل التطور التكنولوجي.

المبحث الثاني

آثار الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان

يواصل الذكاء الاصطناعي إحداث تحولات جذرية في مختلف المجالات، مما يُعد ذلك فرصة للتقدم والابتكار إذا أُحسن استخدامه ضمن أطر قانونية وأخلاقية، ففي مجال حقوق الإنسان يُحدث التطور التكنولوجي آثاراً إيجابية وسلبية أيضاً؛ فمن جهة تُقدم هذه الأنظمة الذكية الموجهة للإنسان عدة فرص لدعم حقوقه كالحق في التعليم عبر إتاحة التعلم الشخصي، أو الحق في

الصحة عبر تحسين التشخيص الطبي، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق العدالة وحرية التعبير. ..الخ، ومن جهة أخرى يوجد الكثير من التداعيات السلبية الناتجة عن الأفراط في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي يمكن أن تهدد الحق في الخصوصية وتحقيق العدالة وحرية التعبير...، ولذلك سنوضح في هذا المبحث الآثار الإيجابية للذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان **(المطلب الأول)**، والآثار السلبية للذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية للذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان

يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى تقديم مجموعة من الإيجابيات لعدة أنواع من حقوق الإنسان والتي نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: الذكاء الاصطناعي وحق الحياة

يعتبر حق الحياة من الحقوق التي يتمتع بها كل كائن بشري، سواء كانوا أفراداً أو شعوباً، ومن هذه الناحية يسهم الذكاء الاصطناعي بشكل فعال في تحسين جودة الخدمات الصحية وتوفير التشخيص المبكر والأدق للأمراض المستعصية، مما يعزز حق الإنسان في الحياة والسلامة الجسدية، حيث ساعدت الخوارزميات المتقدمة في اكتشاف العلاجات والحد من انتشار الأمراض كمرض شلل الأطفال والحمى القرمزية وغيرها عن طريق ما تم التوصل إليه من مضادات حيوية وأطعمة، ولا شك أن هذا يشكل حماية للجنس البشري ويحفظ حق الإنسان في السلامة الجسدية والرعاية الصحية (عطوي، 2021: ص 80-81).

كما تعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي على انقاد الارواح حول العالم من خلال تحسين اساليب الكوارث الطبيعية، بحيث يكون للناس دراية بكيفية التعامل مع هذه الكوارث قبل وقوعها مما يساهم ذلك في التقليل من الخسائر الناجمة عنها وأيضا تقوم هذه التكنولوجيا بالكشف عن الاجسام المشكوك بكونها متفجرات والتي تشكل خطر على حياة البشر. (النجار، 2025: ص55).

الفرع الثاني: الذكاء الاصطناعي وحق التعليم

للذكاء الاصطناعي دور كبير في تحسين التعليم، ففي الوقت الحالي أصبح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أولوية في التعليم ونقله من

التعليم التقليدي إلى التعليم التكنولوجي. ولا يعني استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بأن تنقل المادة التعليمية إلى محتوى فقط عبر صفحات الويب أو أقراص المضغوطة والمدمجة، بل يتم تحويل المحتوى إلى أنشطة إلكترونية تفاعلية، حيث يكون المتعلمون ممثلين للمعلومات عند استخدام هذه البيانات في التعلم كموظفين ومحللين.

ويتمثل دور المعلم في تسهيل وتوجيه الطلاب للتعلم الذاتي، لذلك يجب أن تكون هذه النشاطات سهلة الاستخدام ومنخفضة التكاليف والقدرة على تخزين المعلومات والبيانات (الأسود، 2023: ص 247).

ومن أهم التطبيقات البارزة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي في مجال تحسين التعليم نذكر منها ما يلي:

- **أولاً:** دعم إعداد الأوراق البحثية وتحريرها من حيث تحسين أسلوب الكتابة وتنسيق الأوراق العلمية وتقديم اقتراحات لتحسين الأسلوب وضمان سلامة اللغة، مثل "Grammarly" و "QuillBot" التي تعمل على تحسين المحتوى.
- **ثانياً:** تيسير التعاون العلمي الدولي من خلال تقريب المسافات بين الباحثين من خلال منصات مثل (Microsoft Teams) و (Slack)، مما يتيح للباحثين من مختلف أنحاء العالم التعاون وتبادل الأفكار والبيانات بسهولة وسرعة، مما يساهم في إتاحة المعلومات وإثراء المحتوى العلمي على المستوى الدولي.
- **ثالثاً:** تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تطبيق "Seeing AI" في مساعدة المكفوفين على قراءة النصوص والتعرف على الأشخاص مما يعزز استقلاليتهم... إلخ (بلحسين، الطاهر، 2025: ص 43، 44).

الفرع الثالث: الذكاء الاصطناعي وحق التنقل

حق التنقل هو الحق في الانتقال من مكان إلى آخر والخروج من البلاد والعودة إليها دون تقييد أو منع إلا وفقاً للقانون، ويعد هذا الحق من الحريات

الشخصية اللصيقة بالإنسان وفق ما نصت عليه المواثيق الدولية وفق المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948م بأنه:

1. لكل فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة.
2. لكل فرد حق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده.

كذلك أقرّ هذا الحق العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966م.

وأمام ذلك يعزز الذكاء الاصطناعي حرية التنقل عبر تحسين أنظمة النقل الذكية وتسهيل الملاحة التكنولوجية، فقد أصبح العالم اليوم يرتبط بشبكة سريعة من الخطوط الجوية التي تتيح للمرء الانتقال من أقصى الأرض إلى أقصاها في ساعات قليلة. كما أن وسائل الاتصال قد يسّرت للإنسان معرفة ما يدور في أقصى البقاع فور حدوثه، فالأجواء والحدود الجغرافية لم تعد عائقاً أمام بعض أوجه النشاط في الوقت الحاضر. ورحلات الفضاء والأقمار الصناعية تجاوزت نطاق الكرة الأرضية إلى الفضاء الخارجي (عطوي، 2021: ص 80).

مما يسهم في مبتكرات حلول للتنقل المستقل لدعم كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، مع إتاحة أدوات الترجمة الفورية لكسر الحواجز اللغوية أثناء السفر الدولي. ويساهم التطور التكنولوجي في تحسين تدفق حركة المرور، حيث تعتمد شبكات النقل على تحليل البيانات الضخمة عبر خوارزميات تتنبأ بالازدحام المروري لتوجيه السائقين مما يوفر الوقت والطاقة.

الفرع الرابع: دور الذكاء الاصطناعي في الحد من التحيز ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة

تسهم تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحد من التحيز والتمييز؛ فترشيح وتعيين موظفين جدد قد يخضع لأهواء العمل على المرشحين بوعي أو بدون وعي وبمراجعة بناءً على معايير لا تتعلق بالمؤهل أو الخبرة أو المهارة فلا يتم قبولهم في العمل لأسباب قد تتعلق بأصولهم القبلية أو العرقية أو الدينية أو التوجهات السياسية أو غير ذلك، ولكن مع الذكاء الاصطناعي يتم الحد من ذلك كونه مبرمج على تجاهل المعلومات غير المهنية.

كما يساهم في مساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بتقديم المساعدة الصوتية لهم وخاصة لمن يعيش بمفرده، ويعاني من إعاقات بصرية أو حركية تمنعه من التواصل مع الآخرين بأريحية (معيوف، 2025م: ص 209).

الفرع الخامس: الذكاء الاصطناعي وضمان حق الإنسان في الصحة

الحق في الصحة هو حق اجتماعي واقتصادي أساسي نصت عليه المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966م بقولها: "تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية".

ويتميز الحق في الصحة بأنه حق شامل لا يقتصر على تقديم الرعاية الصحية المناسبة فحسب، بل يشمل أيضاً المقومات الأساسية للصحة مثل الحصول على مياه الشرب المأمونة والإمداد الكافي من الغذاء الآمن والمسكن، والظروف الصحية والبيئة.

ومن خلال الأجهزة الذكية المتصلة بالإنترنت التي يمكنها توفير العلاج الطبي والحيوي أو تعزيز جراحة الجسد مثل أجهزة رصد اللياقة البدنية المهنية في ساعات اليد أو منظمات ضربات القلب التي تنقل بيانات حول قلب مريض مباشرة إلى طبيب القلب.

أيضاً ساهم التطور التقني للذكاء الاصطناعي في مجال الطب في القضاء على سلسلة من الأمراض التي كانت فيما مضى شائعة كمرض شلل الأطفال والحمى القرمزية وغيرها عن طريق ما تم التوصل إليه من مضادات حيوية وأطعمة. ولا شك أن هذا يشكل حماية للجنس البشري ويحفظ حق الإنسان في السلامة الجسدية والرعاية الصحية (عطوي، 2021، ص 80: 81).

المطلب الثاني: الآثار السلبية للذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان

على الرغم من الأهمية والإيجابيات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي لتعزيز وتطوير حقوق الإنسان، إلا أنه بالرغم مما يحققه الذكاء الاصطناعي الآن، يطرح العديد من التحديات والمخاطر التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند

التعامل مع الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان والقيم الدولية والاتفاقيات والمواثيق الدولية؛ لأنه قد يهدد الحق في المساواة ومنع التمييز.

كما قد سببت تقنيات الذكاء الاصطناعي تهديداً وانتهاكات للعديد من الحقوق اللصيقة بالإنسان كالحق في الخصوصية وحرية التعبير... إلخ.

ولذلك، في ظل تعدد وتشعب مخاطر وتهديدات الذكاء الاصطناعي وسلبياته في مجال حقوق الإنسان، فسنستعرض أهمها وفقاً للتالي:

الفرع الأول: تهديد الخصوصية

يُعد الحق في الخصوصية من الحقوق اللصيقة بشخص الإنسان، وهو يشمل صوراً عديدة تتصل جميعها بأسرار الفرد وحياته الخاصة التي تنبع من حريته الشخصية التي يجب ألا يطلع عليها أحد إلا بإذنه. وتحمي المادة (17) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966م الفرد من التدخل تعسفياً أو بشكل غير قانوني في خصوصياته أو شؤون أسرته أو مراسلاته، وتحميه أيضاً من الاعتداءات غير القانونية على شرفه وسمعته (مشعل، 2021: ص 456).

ولذلك فقد أدى النمو العالمي المتزايد على تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها يؤثر على الحق في الخصوصية عموماً، وخاصة الحق في خصوصية البيانات الشخصية؛ لما تتمتع به تلك التقنيات من إرادة كبيرة نحو جمع البيانات وتخزينها ومعالجتها. فأصبح من السهل في ظل انتشار تلك التقنيات جمع المعلومات حول الأشخاص سواء من خلال تطبيقات الإنترنت العديدة، أو تطبيقات الهاتف النقال، أو الكاميرات الموجودة على الطائرات بدون طيار. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل امتد إلى إمكانية تحديد موقع الأشخاص وبمن التقوا وفيما تناقشوا، مما دفع العديد إلى القلق حيال تلك التقنيات إذا ما تم إساءة استخدام تلك البيانات من قبل الهيئات العامة والخاصة كالحكومات وجماعات الضغط أو الأفراد (النجار، 2024: ص 977).

وبذلك تتعدد مخاطر الذكاء الاصطناعي على البيانات الشخصية لخصوصية الفرد باختلاف أنواعها، وذلك أيضاً بواسطة كشف الشفرات وتهديد الحسابات الخاصة بالأفراد أو الشركات والبنوك. فيحدث ذلك باستعمال برمجيات

متخصصة من القرصنة واختراق الحسابات المتواجدة في مختلف المواقع الإلكترونية (دليلة، نادية، 2024: ص 822).

الفرع الثاني: تهديد حرية التعبير وسلامة العملية الديمقراطية

مع اتساع دور الذكاء الاصطناعي في مجال الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، تبرز مخاطر تتعلق بحرية الرأي والتعبير. فمن ناحية قد تُستغل الخوارزميات في الرقابة على المحتوى أو في توجيه المعلومات المتاحة للمستخدمين، مما يحد من تنوع الآراء، سواء عبر تصفية المحتوى تلقائياً أو عبر آليات "الفقاعة المعلوماتية" التي تحصر المستخدم في نطاق محدود من المعلومات.

ومن ناحية أخرى تتيح تقنيات توليد المحتوى الاصطناعي إنشاء أخبار وصور وفيديوهات مزيفة يصعب كشف زيفها، مما يؤدي إلى انتشار المعلومات المضللة.

ولذلك إن إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي قد تقوض المؤسسات والعمليات الديمقراطية، خاصة إذا استخدمت التقنيات للتأثير على الانتخابات أو بث خطاب الكراهية بشكل واسع الانتشار. وعليه، يُعد التحدي أمام القانون الدولي لحقوق الإنسان في إيجاد التوازن بين مكافحة المحتوى غير المشروع والمضلل وبين صون حرية التعبير المشروعة ووضع ضوابط لمنع توظيف الذكاء الاصطناعي للإضرار بالديمقراطية (مسعود، 2026: ص 155).

الفرع الثالث: التأثير المباشر على حق الإنسان في العمل

أكدت المادة السادسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966م على حق الإنسان في العمل وأن تُتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية، وأن يتمتع بشروط عمل عادلة ومرضية مقابل أجر منصف بما يحقق العيش الكريم له ولأسرته، إلا أنه مع ازدياد الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في عملية الإنتاج والتصنيع قد أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى حد كبير؛ مما يشكل تهديداً حقيقياً لحق الإنسان في العمل؛ لأنه مع ظهور هذه الأدوات التي تعتمد على إجراءات التعلم الخوارزمية بما فيها الذكاء الاصطناعي بكافة أشكاله، يبرز التوظيف باعتباره مجالاً آخر من

المجالات التي تستعد لخوض اضطرابات كبيرة. وفي هذا الإطار رأى المرجع المسمى بـ (Frey and Osborne) أن حوالي 47% من العاملين حالياً في الولايات المتحدة يشغلون مهناً عرضة لخطر الزوال بسبب الأدوات المساعدة على صنع القرار في العقدين القادمين (عطوي، 2022: ص 72).

وبذلك يؤدي استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى إحداث تغيير جذري في أسواق العمل واستبدال الوظائف التقليدية بآلات ذكية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، مما سيشهد ملايين العاملين طردهم من وظائفهم مما سيرفع معدلات البطالة والفقر (معيوف، 2025: ص 31).

الفرع الرابع: التحيز والتمييز الخوارزمي

تعتمد أنظمة التعلم الآلي على بيانات تدريب غالباً ما تعكس تحيزات مجتمعية قائمة، مما قد يؤدي إلى قرارات تمييزية عند استخدام هذه الأنظمة في مجالات مثل التوظيف أو الائتمان أو تقديم الخدمات العامة.

وقد حذرت الأمم المتحدة من أن البيانات المنحازة في أنظمة الذكاء الاصطناعي يمكن أن «تعزز أوجه عدم المساواة والتمييز». فعلى سبيل المثال، إذا كانت بيانات تدريب نظام معين أقل تمثيلاً لمجموعات أثنية أو جنسيات معينة، فقد يصدر النظام قرارات مجحفة بحق أفراد تلك المجموعات مما ينتهك مبدأ عدم التمييز وتكافؤ الفرص.

وهنا يبرز التحدي القانوني في كيفية إلزام مصممي النظم الذكية ومُشغّليها باعتماد تدابير لتجنب التحيز، مثل اختبار الخوارزميات للكشف عن أي انحياز وتصحيحه لضمان شفافية معايير اتخاذ القرار (مسعود، 2026: ص 155).

الفرع الخامس: استخدام الروبوتات المقاتلة

يثير استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الصناعات العسكرية مخاوف وقلق العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وذلك بسبب تداعيات هذه التقنيات الخطرة التي تهدد حق البشر في الحياة، خاصة وأنها اعتمدت على أسلحة تلقائية أو ذاتية التشغيل مثل الدرونز أو الروبوتات المقاتلة.

وتكمن خطورة هذه الأجهزة في كونها مصممة من أجل التدمير فقط، فهي غير مزودة بعواطف مثل الخوف أو تأنيب الضمير أو غيرها من المتغيرات البشرية العاطفية التي من شأنها أن تمنع أو تكبح من استهداف المدنيين، لذلك فهذه الروبوتات مستعدة لارتكاب أبشع الجرائم. كما أن هذه التقنيات يمكن أن تُستخدم ضد أهداف معينة كارتكاب مذابح ضد الأقليات الدينية أو العرقية أو ضد المتظاهرين ضد الشعوب في بيئة تشهد توتراً سياسياً (أبو الزهور، 2024: ص 211).

وقد استفادت الجماعات الإرهابية من التطبيقات المختلفة للذكاء الاصطناعي وتوظيفها لأغراض إجرامية، ولعل إقدام تنظيم "داعش" الإرهابي على تطوير المسيرات (الدرونز) واستخدامها في حمل متفجرات هو دليل واضح في هذا الإطار؛ إذ يمكن للجماعات الإرهابية استخدام السيارات المسيرة من أجل تنفيذ حوادث دهس للمدنيين، ومن ثم تحويل تقنية الذكاء الاصطناعي المدنية إلى قدرات عسكرية الأمر الذي يهدد الأمن القومي وحماية حقوق الإنسان بصفة عامة (البلاوي، 2025: ص 165).

الفرع السادس: المسؤولية القانونية

تطرح مسألة معقدة حول من يتحمل المسؤولية القانونية عند وقوع ضرر ناجم عن قرار خاطئ أو منحاز اتخذه نظام ذكاء اصطناعي. ففي الأنظمة التقليدية، يسهل تحديد المسؤول (سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً) عن أي فعل ضار. أما في حالة الأنظمة الذاتية التعلم، فقد تُعزى النتيجة إلى سلسلة عمليات تقنية لا شخص محدد ورائها، مما يثير مسألة (فجوة المساءلة).

هذا الوضع يتطلب تطوير أطر قانونية تضمن وجود مسؤول واضح يمكن محاسبته — سواء مطور النظام أو المستخدم أو جهة إشرافية — وضمان توفير سبل انتصاف للمتضررين، وهذا ما أكدته الاتفاقية الإطارية الخاصة بالذكاء الاصطناعي لأوروبا لعام 2024م على ضرورة ضمان توفير سبل انتصاف قانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، ما يستدعي إرساء قواعد للمساءلة وتحديد حدود المسؤوليات لكل جهة منخرطة في دورة حياة النظام الذكي (مسعود، 2026: ص 155-156).

الخاتمة

تَوَصَّلْنَا من خلال الدراسة إلى نتائج وتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج

1. الذكاء الاصطناعي أصبح جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، ومحدِثاً تغييرات جذرية في مختلف القطاعات. ومع ذلك، فإن تحقيق الفائدة المرجوة يتطلب توافقاً بين تطور التقنية وحماية القيم الإنسانية.

2. **حقوق الإنسان** هي الحريات والحقوق الأساسية التي يتمتع بها كل فرد في العالم من المهد إلى اللحد، والتي تحافظ وتحمي الكرامة المصونة لكل فرد، بغض النظر عن عرقه، أو أصله، أو لونه، إلخ. وتُنشِئ هذه الحقوق والحريات الأساسية التزامات تُلزِم الدول باحترام حقوق الإنسان وحمايتها.

3. **استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي** في مجال حقوق الإنسان يمكن أن يؤدي إلى آثار إيجابية تؤدي إلى زيادة التوعية والاهتمام بحقوق الإنسان، إلا أن التطور السريع الذي يلحق بالذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى آثار سلبية لحقوق الإنسان والتي تؤدي لانتهاك حقوقه وحرياته.

4. تعمل أجهزة الأمم المتحدة على دراسة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في جميع مجالات التعاون الدولي، والعمل على وضع آليات لاستخداماتها للحد من أضرارها في وقت السلم والحرب.

5. **يمكن وضع ضوابط قانونية** لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان، حتى يمكن الحد من الانتهاكات التي قد يَرْتَبِطُ بها الاستخدام. ولذلك كانت الاتفاقية الأوروبية الإطارية للذكاء الاصطناعي لعام 2024م أول اتفاقية إقليمية تعالج هذا الموضوع. وعلى المستوى العربي، صدر ميثاق الألكسو عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لعام 2025م. ونأمل أن يتطور الأمر لإحداث صورة اتفاقية عربية للذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان.

ثانياً: التوصيات

1. **يجب عقد الورَش والندوات** للتثقيف والمعرفة حول دور الذكاء الاصطناعي وتطوره وانتشاره في مجال حقوق الإنسان والمجتمع كله.

2. **يجب إعداد مواثيق دولية** موحدة ومُلتزِمة تحت مظلة الأمم المتحدة تُنظِّم وتَرْسُم الخطوط الحمراء لبرمجيات الذكاء الاصطناعي في مجال حقوق الإنسان، وعدم السماح بالخروج عن الحدود المتفق عليها.

3. **يجب احترام التنوع الثقافي** في جميع مراحل نُظُم الذكاء الاصطناعي، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها من الانتهاكات التي قد تُتَعَرَّضُ لها من تلك الاستخدامات.

4. **العمل على إصدار تشريعات** محلية ودولية جديدة تُعزّز المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي، خاصة في مجال حقوق الإنسان.

5. **إنشاء هيئات وطنية مستقلة** للرقابة على الذكاء الاصطناعي؛ حيث نوصي في دراستنا بـإصدار مؤسسات وطنية متخصصة ومستقلة تُعْنَى بتقييم المخاطر وتتبُّع الأثر الحقوقي للأنظمة الذكية في ذلك، من خلال التعاون مع الجهات الحكومية، والخبراء، والمجتمع المدني.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب العربية

1ـ د. باسم محمد فاضل، د. محمود فكري الشاعر: الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2025م.

2ـ د. حامد محمد على البلاوي: أثر الذكاء الاصطناعي في قواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2025م.

3ـ م. عباس العبيدي: التطبيقات المعاصرة للجرائم الناتجة عن الذكاء الاصطناعي (دراسة قانونية في منظور القانون الدولي)، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2022م.

4ـــ د. كنزة بلحسين، د. زوافري الطاهر: الذكاء الاصطناعي والقانون، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، 2025م.

5ـــ د. مرسي عبد الكريم عبد الرازق، د. عبد الرحمن على غنيم: القانون الدولي لحقوق الإنسان، مركز البحوث والدراسات المصرية، رام الله ، فلسطين، الطبعة الأولى، 2025م.

ثانياً: المجلات العلمية والبحوث

1ـ أيت شعلال نبيل: علاقة تطبيقات الذكاء الاصطناعي وآثارها على حقوق الإنسان، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الثامن، العدد الأول، السنة 2024م.

2ـــ زينب أبو الزهور: آثار الذكاء الاصطناعي على احترام حقوق الإنسان، مجلة المعرفة، المغرب، العدد الرابع عشر، مارس 2024م.

3ـــ رجاء مسعود: المنظور الجديد للقانون الدولي لحقوق الإنسان من زاوية الذكاء الاصطناعي، مجلة المعرفة، المغرب، العدد السادس والثلاثون، فبراير 2026م.

4ـــ رضا إبراهيم البسيوني: الحماية القانونية من مخاطر الذكاء الاصطناعي، المجلة القانونية، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة.

5ـــ سامح أحمد النجاح: تأثير الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان في ضوء ما تتمتع به من حماية دولية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية - جامعة الأزهر بمصر، العدد الثالث والأربعون، 2025م.

6ـــ خالد عطوي: أثر الثورة التكنولوجية على حقوق الإنسان، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 01، 2022م.

7ـــ سميرة عادل، خديجة الكبرى سلطاني: الذكاء الاصطناعي مداخله وحقوق الإنسان: مفاهيمه وخصائصه في المعالجة الآلية للغة العربية، مجلة جسور المعرفة، الجزائر، مجلد 11، العدد 01، 2025م.

8ــ سامية محمد الأمين: النظام القانوني الدولي للذكاء الاصطناعي: بين ضرورات الابتكار التكنولوجي ومتطلبات الالتزام الدولي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - الجزائر، المجلد 19، العدد 01، 2026م.

9ــ فاضلي سيد علي: آثار التطور التكنولوجي على حماية الحق في الخصوصية في النظام الأوروبي لحماية حقوق الإنسان، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، 2020م.

10ـــ د. طه الكوني المختار: القانون والذكاء الاصطناعي حماية حقوق الإنسان في ظل التكنولوجيا الحديثة، مجلة الأصالة، العدد الحادي عشر، المجلد السادس، 2025م.

11ــ ناصري عبد القادر: دور الأمم المتحدة في تقييد مخاطر استعمال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لحماية الحق في الخصوصية من تهديدات الذكاء الاصطناعي في ظل منظومة الأمم المتحدة، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، عدد خاص، 2025م.

12ــ د. محمد أحمد سلامة مشعل: الذكاء الاصطناعي وآثاره على حرية التعبير في مواقع التواصل الاجتماعي، مجلة البحوث الاقتصادية والقانونية، العدد 77، 2021م.

13ـــ معزوز دليلة، والي نادية: مخاطر الذكاء الاصطناعي على الخصوصية الرقمية وآليات حمايتها، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد الثالث، المجلد التاسع، 2024م.

14ـــ د. لوني نصيرة، د. لونيسي علي: إشكالية التوفيق بين استخدامات أنظمة الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق الإنسان، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 02، 2025م.

15ـــ د. ياسر النجار: استعمالات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على حقوق الإنسان والحريات العامة، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، المغرب، العدد السادس عشر، يوليو 2024م، المجلد 05.

ثالثاً: مواقع الإنترنت

1ـــ الموقع الرسمي للأمم المتحدة:un.org/ar/global-issues

2ـــ جهود الأمم المتحدة لحوكمة الذكاء الاصطناعي :
https://futureuae.com

3ـــ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :
http://www.alecso.org

رابعاً: المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية

1ـــ ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945م.

2ـــ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966م.

3ـ العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966م.

4ـــ الاتفاقية الأوروبية الإطارية للذكاء الاصطناعي لعام 2024م.

5ـــ ميثاق الألكسو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لعام 2025م.